مشكلة التفرقة العنصرية
فى اتحاد جنوب إفريقية

للدكتورة عايدة بشارة
أستاذ الجغرافية المساعد

من الأمور المعروفة فى عصرنا الحالى أن الاتحاد فى العنصر فى داخل الدولة الواحدة يكاد أن يكون من الأمور المستحيلة . لذا نجد أن المشكلات العنصرية لا توجد حالياً إلا فى تلك الدول التى توجد بها عناصر مختلفة متميزة تمام التميز بعضها عن البعض الآخر ، سواء كان بسبب اللون ، أو التقاليد الاجتماعية ، أو غيرها من الميزات . ومن أهم المشاكل العنصرية فى وقتنا الحالى هى المشكلة العنصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر العناصر اضطهاداً فى هذه الدولة هى العناصر الزنجية ، تليها العناصر الصينية واليابانية . كذلك هناك المشكلة العنصرية فى كلا من اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا ، ونجد أيضاً فى هاتين الدولتين أن العناصر المضطهدة هى العناصر الإفريقية السوداء ، تليها العناصر الآسيوية . ولكن هنا نشير إلى فرق واضح بين مشكلة التفرقة العنصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمشكلة فى كلا من اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا . فبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الإفريقيين أو الزنوج ومعهم الصينيين واليابانيين ، وهى العناصر المضطهدة ، يكونون أقلية عددية بالنسبة لباقى السكان من البيض ، كما أن هذه العناصر المضطهدة جاءت إلى القارة الأمريكية بعد المستوطنين من البيض . أما فى حالة اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا، فنجد أن المضطهدين من الإفريقيين والآسيويين يكونون أغلبية عددية ساحقة — كما سيتضح لنا من الدراسة القادمة — بالنسبة للمستوطنين من البيض ، بجانب أن الإفريقيين هم الأصحاب الأصليين للأرض .

وقد تحددت علاقة البوير بالسكان الأصليين للمنطقة منذ البداية . فقد اضطر الصيادون من البوشمن [1] ، نتيجة للضغط عليهم ، إلى الاعتصام فى صحراء كلهارى ، أما السكان من الهوتنتوت [2] ، فقد سلبوا منهم البوير مراعيهم ومواشيهم . وجدير بالذكر أن هذا الاضطهاد المبكر للسكان الأصليين من البوشمن والهوتنتوت قد أدى إلى إبادة أعداد كبيرة من هؤلاء السكان ، فى المراحل الأولى من استعمار جنوب أفريقية . وقد أدى إستيلاء البوير على مراعى وماشية الهوتنتوت إلى إجبار عدد كبير من هؤلاء الهوتنتوت على العيش عالة على الأوروبيين وخدماتهم . ونجد أن شركة الهند الشرقية الهولندية كانت قد جلبت بعض الرقيق من بانتو شرق إفريقية ومدغشقر ، كما جلبوا البعض الآخر من شبه جزيرة الملايو . وقد اختلط هؤلاء الرقيق بالهوتنتوت . كذلك اختلط بعض الهولنديين بالهوتنتوت فى المراحل الأولى من الاستعمار ، وذلك بسبب نقص عدد النساء من الهولنديات فى هذه المراحل الأولى من الاستيطان ، الأمر الذى دفع بعض الرجال الهولنديين إلى الزواج من نساء الهوتنتوت ، وقد نتج عن هذا الاختلاط جنس ملون سمى بالرحبوت Reheboth .

وبينما كان البوير يتوسعون شرقاً وشمالا فى هضبة الفلد والكارو ، كانت قبائل البانتو من الزولو والبتشوانا وغيرها تتجه أيضاً نحو جنوب إفريقية . وقد نشأ صراع عنيف بين البوير الأوروبيين وبين البانتو دام ما يقرب من مائة عام [3].

وقد حدث بعد ذلك أن تنازلت هولندا عن منطقة الكاب إلى بريطانيا سنة ١٨١٤ نظير مبلغ ستة ملايين من الجنيهات ، وبذلك أصبح البوير خاضعين مباشرة للحكم البريطانى ،

---

(١) البوشمن هى قبائل كانت تسكن هذه المناطق منذ القدم وتحترف أساسا الصيد .

(٢) الهوتنتوت هى ايضا قبائل تسكن هذه المناطق منذ القدم وتعمل اساسا برعى الماشية .

(٣) د. دولت صادق و د. محمد السيد غلاب ود. جمال الدين الدناصورى ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٧٣

والذى كان يهدف إلى إضعاف نفوذهم والاستئثار بالسلطة . وحينما ألغيت تجارة الرقيق فى مستعمرة الكاب البريطانية سنة ١٨٣٤ ، فقد كثير من الهولنديين عبيدهم الذين اعتمدوا عليهم اعتماداً كبيراً فى الزراعة . وكان نتيجة لذلك أن ترك بعض البوير مناطق استقرارهم الأولى وتوغلوا فى أراضى البانتو ، وبذلك اصطدموا صداماً مباشراً وعنيفاً بقبائل البانتو. وقد حدثت اشتباكات متعددة بين البوير والبانتو ، وخاصة قبائل الأكسوسا Xoxa . وقد تمكن الأكسوسا فى كثير من الأحيان من هزيمة البوير ، كما حدث سنة ١٨١١ وسنة ١٨٣٤ ، وبذلك سيطر البانتو على أجزاء من إقليم الكاب [٤] .

وهكذا فقدالبوير الأمل فى احتلال أراضى الأكسوسا التى تقع غرب نهر جريت فش Great fish ، ومن ثم بدأت الهجرة الكبرى The Great Trek لجماعات البوير منذ سنة ١٨٣٤ ، فاتجهوا صوب الشمال إلى ناتال والترنسفال حيث عبروا نهر الأورانج ، تاركين وراءهم فى مستعمرة الكاب السيطرة البريطانية .

وقد تمت هذه الهجرة الكبرى فى صورة مماثلة لهجرة المستوطنين فى أمريكا ، فانتقل عشرة آلاف بويرى فى عربات تجرها الثيران حملت كل متاع البوير ونساءهم وشيوخهم وأطفالهم ، بينما ركب الرجال الخيول وفى يدهم السلاح منطلقين عبر نهر الفال إلى سهول ترانسفال وسوازى لاند . واستمر تقدم البوير حتى كانت معركة عظيمة بينهم وبين الزولو عام ١٨٣٨ على نهر عرف فيما بعد باسم نهر الدم ، وهو أحد روافد اليفانتس لمبوبو. ولم يستتب لهم الأمر بعد هذه المعركة ، إذ أن الأمر اقتضى سلسلة من المعارك خاضوها ضد المتابيلى فى وسط وشمال الترنسفال ، وعلى أثر ذلك فككت الأوروبيون الزولو وبعثروهم فى مناطق مختلفة ، ثم كون البوير جمهوريتى الأورانج والترنسفال [٥].

---

(٤) يسرى عبد الرازق ، السلالات البشرية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٠٠ — ٤٠٦

(٥) د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، افريقيا ، دراسة لمقومات القارة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٥٠٠

وجدير بالذكر هنا ، أنه فى أمريكا الجنوبية يوجد فى الواقع مثل رائع للتسامح العنصرى ، حيث نجد أن سكان كل جمهوريات هذه القارة هم عبارة عن خليط بنسب متفاوتة يجمع بين السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين وبين الأوروبيين ، وأغلب هؤلاء من جنوب أوروبا ، وخاصة من أسبانيا والبرتغال ، هذا إلى جانب وجود أقليات من الآسيويين والعرب و لأوروبيين الذين من شمال وشمال غرب أوروبا . ومع هذا التباين فى التركيب العنصرى لسكان أمريكا الجنوبية ، نجد أنه لا توجد مشاكل واضحة للتفرقة العنصرية فى أى من دول هذه القارة .

وسنعالج فى هذا المقال مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية باعتبار أن مصر ، وهى من أهم دول القارة الإفريقية ، تتابع باهتمام مشكلات القارة ، وتتفاعل معها فى كثير من المواقف .

نبذة عن تاريخ الاستعمار فى اتحاد جنوب افريقية

يرجع أول عهد الأوروبيين باتحاد جنوب إفريقية إلى عام ١٦٥٢ عندما أسست شركة الهند الشرقية الهولندية مدينة الكاب ، لتكون ميناء تلجأ إليه سفنهم وهى فى طريقها إلى المستعمرات الآسيوية . وتلا ذلك استقرار ممثلى هذه الشركة فى بعض مواقع أخرى على الساحل الجنوبى بالقرب من مدينة الكاب . وقد ظلت هذه الشركة تشرف على هذه الإقاليم الساحلية الصغيرة المساحة فى ساحل جنوب إفريقية ما يقرب من قرن ونصف القرن . ولكن نجد أنه خلال هذه الفترة الطويلة من الاستعمار ، غير الهولنديون ، وهم الملاحون القدامى ، وجهة نظرهم فى الاستقرار فى تلك الأقاليم من إفريقية ، فتحول معظمهم من ملاحين إلى فلاحين يشتغلون بالزراعة والرعى ، ولذلك جاءت تسميتهم بالبوير «Boer» — أو ما معناه فلاح بلغة الإفريكانز — وظلوا هؤلاء يتوسعون نحو الشرق فى ساحل ناتال .

أما الإنجليز فقد استعمروا يسيطرون على مستعمرة الكاب ، كما أنهم أخذوا يتوسعون فى الداخل ، حتى إذا ما اقتربوا من منطقة البانتو ، قامت بينهم وبين البانتو حروب عنيفة

عرفت بحروب الكافير Kaffir ، والتى انتهت باستيلاء الإنجليز على أراضى الأكسوسا سنة ١٨٤٦ ، واعترافهم باستقلال البوير فى أورانج والترنسفال سنة ١٨٥٢

والجدير بالذكر أن معظم المهاجرين إلى جنوب إفريقية كانوا من فقراء ومجرمى أوروبا. غير أنه بعد أن اكتشف الماس سنة ١٨٦٧ على حدود ولاية أورانج ، بدأ مغامرو أوروبا وأغنياؤها الراغبون فى الثراء فى الهجرة إلى جنوب إفريقية . وقد جاء فى أعقاب الأوربيين كثير من الآسيويين ؛ ولا سيما من الهنود . وتلا ذلك اكتشاف الذهب فى الترنسفال ، فهاجر إليها البريطانيون فى أعداد كبيرة . وحصلت شركة الذهب البريطانية على امتياز استغلال هذه المناجم ، مع حرية الدخول والسفر والإقامة للبريطانيين ؛ وكذلك عدم خضوعهم لأية ضرائب إضافية . ووصلت أعداد هؤلاء المهاجرين الحدد إلى حد أن أصبحوا المولين لمعظم دخل الترنسفال ، ومن ثم أصبحوا يجدون أنفسهم أصحاب حق فى توجيه سياستها . فتقدم الإنجليز إلى حكومة البوير بطلبات مباشرة عن ضرورة حصولهم على حق الانتخاب . فكان أن صدرت سلسلة من التشريعات بين سنتى ١٨٠٠ و ١٨٩٤ تحد من هجرة البريطانيين ، وتزيد من صعوبة الحصول على الجنسية الترنسفالية[٦].

واستمر النزاع بين الإنجليز والبوير فى الترنسفال ، ورأى الإنجليز ضرورة ضم هذه الجمهورية إلى التاج البريطانى . وتصاعد النزاع حتى اندلعت الحرب بين البوير وبريطانيا سنة ١٨٩٩ وكان السبب المباشر لاندلاع الحرب هو استيلاء البوير على قطار للإنجليز عند حدود دولة أورانج ، فبادر البوير بالهجوم على ناتال . وقدرت انجلترا أنها ستهزم الجمهوريتين (أورانج والترنسفال) ـ وكانتا قد عقدتا حلفاً دفاعياً مشتركاً ـ ، إلا أنها باءت بالفشل ، ومنيت جيوش انجلترا بهزائم متكررة ، مما دعاها إلى الاستنجاد بكبار قوادها ، ومنهم كتشنر الذى كان فى مصر يقود حملتها ضد دراويش السودان . وسرعان ما انقلبت الهزائم إلى انتصارات ، مما اضطر حاكم الترنسفال إلى السفر إلى أوروبا مستنجداً بدولها وخاصة ألمانيا . إلا أن الهزائم التى لقيتها جيوشه أفقدته كل أمل فى أن يجد

---

(٦) د. زاهر رياض ، استعمار افريقية ، المكتبة العربية تصدرها الثقافة والارشاد القومى ، القاهرة ، سنة ١٩٦٥ ، ص ١٩٨ .

نصيراً ، فاضطر إلى طلب الصلح ، وعقد صلح بريتوريا فى مايو سنة ١٩٠٢ ، وفقدت الجمهوريتان ـ أورانج والترنسفال ـ استقلالهما ، وأصبحتا ضمن المستعمرات البريطانية[٧].

ثم تكون اتحاد جنوب إفريقية عام ١٩١٠ وأصبح يضم أربع ولايات هى الترنسفال وأورانج والكاب وناتال (الشكل رقم ١) .

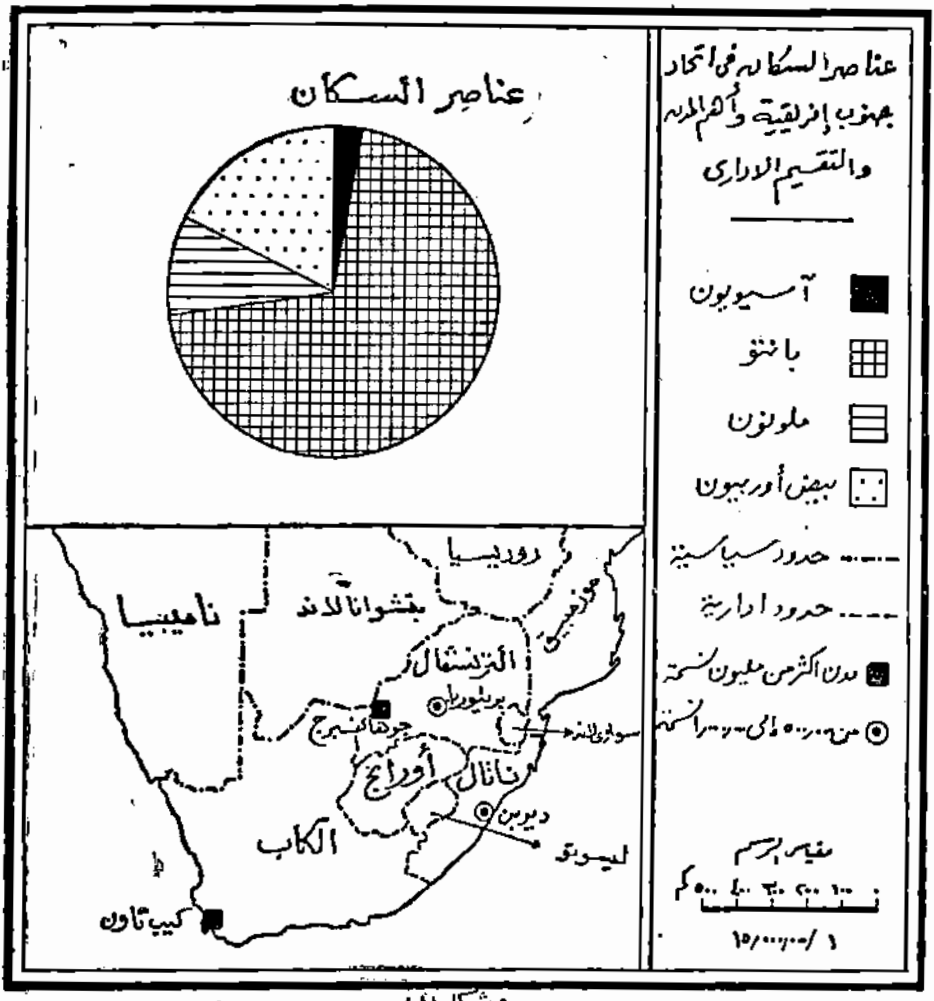

(شكل ١)

(٧) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

وقد أعلن اتحاد جنوب افريقية النظام الجمهوري في أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وكان طوال هذه الفترة تابعاً لدول الكومنولث البريطاني British Commonwealth ، إلا أنه انسحب منها في ٣١ مايو سنة ١٩٦١ (٨) .

عناصر السكان في اتحاد جنوب افريقية

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية دولة معقدة من حيث تكوينها العنصري و الإثنوجرافي . ويمكن تقسيم السكان إلى أربع مجموعات هي : الإفريقيون والأوروبيون واللونيون والآسيويون . وسنستعرض باختصار كل مجموعة من المجموعات الأربع فيما يلي :

١ ـ الافريقيون :

يدخل ضمن الإفريقيين البانتو والبوشمن والهوتنتوت ، إلا أن البانتو دون شك لهم الأغلبية العددية الواضحة ، إذ أنه بحسب تعداد السكان لسنة ١٩٧٠ (٩) ، كان هناك ١٥ مليوناً من السكان البانتو يكونون ٧٠ر٢٪ من جملة السكان البالغين حوالي ١٥ ر٢ مليون نسمة (الجدول رقم ١) .

أما البوشمن والهوتنتوت فهي أقدم عناصر السكان في اتحاد جنوب إفريقية ، وقد أخذت أعدادهم في التناقص منذ احتكاكهم بالأوروبيين ، وعدم استطاعتهم تكييف أنفسهم مع مقتضيات البيئة . وغالباً ما تحسب بقايا البوشمن والهوتنتوت ضمن مجموعة اللونيين في التعداد . وقد كان اللونيون يكونون ٩ر٤٪ من جملة السكان سنة ١٩٧٠ أي أنه إذا أضيف اللونيون إلى البانتو ، نجدهم سوياً يكونون حوالي ٨٠٪ من جملة السكان في الاتحاد ، في الوقت الذي يكون فيه البيض ٥ر١٧٪ فقط من جملة السكان . (الجدول رقم ١ والشكل رقم ١) .

ويجدر بنا أن نذكر في هذا المجال أن الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية يكونون ١١٪ فقط من جملة السكان ، بينما يكون الآسيويون ١٪ من السكان ، أما البيض فلهم الغلبة العددية الكبيرة ، إذ أنهم يكونون ٥ر٨٧٪ من جملة السكان .

---

(٨) د. دولت صادق و د. محمد السيد غلاب و د. جمال الدين الدناصوري ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٨٨

(٩) هذا هو آخر تعداد للسكان ورد في الاحصاءات الدولية السكانية الصادرة سنة ١٩٧٤

أما فى حالة روديسيا الجنوبية ، فنجد أن الإفريقيين يكونون ٩٥٪ من جملة السكان ، بينما يكون الأوربيون ٤.٥٪ فقط من السكان .

ويعيش الإفريقيون فى اتحاد جنوب إفريقية فى حالة شديدة من التخلف ، فنجد أن حوالى ٦٧٪ من البانتو يعيشون فى الريف ، ويعيش معظمهم فى المعازل ، وهى تلك المناطق المخصصة معيشتهم فى الريف ، والتى سيجىء الكلام عنها فيما بعد ، أما الثلث الباقى (١ر٣٣٪) فيعيش فى المدن وضواحيها ، فى ظروف سيئة للغاية أيضاً[١٠] .

الجدول رقم (١)

عناصر السكان فى اتحاد جنوب افريقية

المجموعة الاثنوجرافية	العدد	النسبة الى جملة السكان ٪
ـ البانتو	١٥ر٠٥٧ر٩٥٢	٧٠ر٢
ـ الملونون	٢ر٠١٨ر٤٥٣	٩ر٤
ـ الآسيويون	٦٢٠ر٤٣٦	٢ر٩
ـ البيض(الأوروبيون)	٣ر٧٥١ر٣٢٨	١٧ر٥
ـ مجموع السكان	٢١ر٤٤٨ر١٦٩	١٠٠ر٠

المصـــدر : Demographic Yearbook 1971, United Nations, 1972

٢ ـ الملونـون :

ويطلق عليهم أحياناً لفظ المولدين Half Castes ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩٧٠ حوالى ٢ مليون نسمة ، أى ٩ر٤٪ من جملة السكان . ويتركز معظم الملونين فى ولاية الكاب وينظر الإفريقيون إليهم على أنهم من العناصر الأوروبية ، غير أن البيض ينظرون إليهم على أنهم إفريقيون ، وهم لهذا السبب لا يتمتعون بامتيازات البيض كاملة ، إلا أنهم دون شك أحسن حالا من الإفريقيين .

---

(١٠) سنعالج هذا الموضوع بالتفصيل فى الأجزاء القادمة من المقال .

٣ ـ الآسيويون :

نجد أن معظم الآسيويين من أصل هندى، وقد وفدوا إلى جنوب إفريقية منذحوالى سنة ١٨٦٠ ،حينما بدأت الحكومة فى جنوب إفريقيا تشجع هجرة الهنودللعمل فى مزارع القصب فى ناتال ، بدلا من الزولو الذى ثبت عدم صلاحيتهم لزراعة هذا المحصول . وقد وفد مع هؤلاء المهاجرين الهنود المهاتماغاندى . وقد انتشر الهنود فى بادىء الأمر فى ناتال ، غير أنهم سرعان ما انتشروا فى الترنسفال والأورانج . ولكن نجد أن البوير حدوا من هجرتهم إلى هذه المناطق بعد أنسنوا القوانين التى تحول دون امتلاكهم الأرض ،والتى تحدد مناطق إقامتهم .

وتطور الأمر بالهنود فى اتحاد جنوب إفريقية حيث اضطهدوا من جانب البيض وعوملوا معاملة المجرمين ، وبدأ غاندى يدافع عن حقوق بنى جنسه فى جنوب إفريقية ، ولكن كل محاولاته لهذا الدفاع باءت بالفشل ، الأمر الذى جعله يلجأ إلى المقاومة السلمية ، والتى انتهت بإلغاء قانون الهجرة بالنسبة للاسيويينسنة ١٩١٤ ، وتمكن غاندى إثر ذلك من العودة إلى الهند ليقود حركة تحررها من نير الاستعمار البريطانى . كذلك نجد أنه نتيجة لكفاح الهنود فى جنوب إفريقية ،فقد سمح للمتزوجين من الآسيويين بإحضار زوجاتهم وأولادهم من شبه القارة الهندية .

٤ ـ البيض أو الأوروبيون :

كان الأوروبيون سنة ١٩٧٠ يكونون ٥ر١٧٪ فقط من جملة السكان فى اتحادجنوب إفريقية . ومعظم البيض من البوير — الذين من أصل هولندى — ومن الإنجليز ، بنسبة ٣ : ٢ على وجه التقريب . وقد اختلط الأوروبيون بعضهم مع البعض الآخر ، كما اختلط معهم اليهود ، بحيث نجد أن اليهود يعتبرون فى التعدادات ضمن مجموعة البيض .

بعض مظاهر التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب افريقية وخلفيتها الاقتصادية

يؤمن البوير إيماناً عميقاً بسياسة التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية ، وذلك ظناً منهم أن هذه السياسة تضمن لهم البقاء فى الأراضى الإفريقية ، حيث أن استغلال الأرض فى الزراعة والرعى يعتبر أهم نشاط اقتصادى للبوير . أما باقى المقيمين من البيض فيتفق معظمهم مع البوير فى سياسة التفرقة العنصرية ، وذلك أيضا لضمان سيطرتهم الاقتصادية ، ولو أن بعض البيض ، وخاصة من رجال الكنيسة والصحفيين يعارضون هذه السياسة

وفى تحليلنا فى الصفحات القادمة سيتضح لنا بجلاء أن الدوافع الاقتصادية هى فى الواقع العامل الأساسى وراء سياسة التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية .

وبسبب إيمان البوير بسياسة التفرقة العنصرية نجد أن اتجاهم العدائى نحو الوطنيين الإفريقيين يبدأ منذ الصبى ، ففى الترانسفال وأورانج يلقن التلاميذ الصغار فى المدارس موضوع التفرقة العنصرية ، ومن ثم يشب الأطفال و جو كله كرهية للرجل الأسود ، الأمر الذى تظهر نتائجه فيما بعد فى معاملة البيض للافريقيين أسوأ معاملة فى هاتين الولايتين(١١) .

وسنورد فيما يلى بعض أمثلة لمظاهر التفرقة العنصرية فى بعض القطاعات فى اتحاد جنوب إفريقية .

التفرقة فى السياسة والخدمات التعليمية :

هناك تفرقة كبيرة فى السياسة التعليمية تجاه الإفريقيين والملونين عامة . ففى إحدى السنوات كان نصيب الخدمات التعليمية فى اتحاد جنوب إفريقية ٤ر٧٪ من ميزانية الدولة

---

(١١) يسرى الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٦

وزعت على أساس ٤٣ر٤٪ للبيض ، و ٤٢ر٠٪ فقط للافريقيين . كذلك نجد أن ظروف التعليم للافريقيين سيئة للغاية . فنجد أنه إذا وجدت مقاعد للتلاميذ الإفريقيين للجلوس عليها ، فإن أربعة تلاميذ يجلسون على المقعد المخصص لتلميذين . كما أن هذه المقاعد تصنع من الأسمنت ، ولذلك نجد أنه فى فصل الشتاء يحضر التلاميذ معهم قطع الكرتون ليجلسوا عليها خوفاً من إصابتهم بالأمراض فى حالة الجلوس على المقاعد الأسمنتية الباردة .

التفرقة فى الخدمات العامة :

يطبق اتحاد جنوب إفريقية سياسة التمييز العنصرى فى جميع الخدمات العامة ، فنجد أنه فى داخل محطات السكك الحديدية يخصص قسم من الرصيف للافريقيين والقسم الآخر للأوروبيين ، وتخصص قطارات للأوروبيين وأخرى للافريقيين . كما أن القطارات المخصصة للأوروبيين تسير كل ١٣ دقيقة ، أما تلك المخصصة للافريقيين فتسير كل نصف ساعة ، وتكون قطارات الإفريقيين شديدة الازدحام بحيث نجد أن الركاب يقفون بين العربات . كذلك نجد أن سيارات النقل العام يخصص الردىء منها للافريقيين ، أما السيارات الجديدة فهى للاوروبيين فقط ، ولا يصرح للافريقى بالجلوس فى مطعم أو مقهى مخصص للاوروبيين . حتى فى داخل الحدائق العامة ، توجد مقاعد مخصصة للأوروبيين ، وأخرى للافريقيين ، وربما لاتوجد مقاعد البتة للافريقيين . وفى حديقة الحيوان لايصرح للاطفال الإفريقيين بركوب الحيوانات مثل الفيلة والخيول الصغيرة ، وهى تلك الحيوانات المصرح بركوبها للأطفال الأوروبيين .

التفرقة فى الحقوق السياسية :

تظهر التفرقة بشكل واضح أيضاً فى الحقوق السياسية ، فنجد أن الإفريقى الذى يعمل عند الأوروبى يعتبر زائراً مؤقتاً يخضع لقوانين خاصة ، كما أنه ليس له أى حقوق مثل الأوروبى . أما من حيث التمثيل النيابى ، فلم يكن هناك أى تمثيل لغير الأوروبيين فى المجالس النيابية ، فيما عدا بعض أعضاء معينين من البيض لتمثيل غير البيض . وفى الواقع كانت مهمة هؤلاء تسهيل سن القوانين الخاصة بالتفرقة العنصرية ، والتى سيأتى ذكر بعض منها

فى الفقرات القادمة. كذلك إمعاناً فى فصل مجتمع الأوروبيين عن مجتمع الإفريقيين والملونين والآسيويين ، أنشأت حكومة اتحاد جنوب إفريقية مجلساً خاصاً لتمثيل الملونين ومجلساً خاصاً لتمثيل الآسيويين ، ولكن هذان المجلسان يعتبران ثانويين بالنسبة للمجلس الرئيسى المكون من الأوروبيين فقط .

الدوافع الاقتصادية وراء سياسة التفرقة العنصرية :

سبق الإشارة إلى أنه قد خصصت للافريقيين مساحات محدودة من الأراضى الزراعية والمراعى فى اتحاد جنوب إفريقية لاستغلالها والمعيشة عليها ، وهى ما يطلق عليها اسم المخصصات أو المعازل Reserves (١٢) . وفى الواقع نجد أن مساحة هذه المخصصات صغيرة للغاية بالنسبة لعدد الإفريقيين . فالرغم من أن البانتو يكونون أكثر من ثلثى السكان ، فإن المناطق المسموح لهم بامتلاكها فى المخصصات تبلغ حوالى ١٣٪ فقط من جملة مساحة الدولة ، أما باقى المساحة وهى ٨٧ ٪ ، فللأوروبيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها .

وهذه المخصصات هى فى الأصل المناطق التى شغلتها القبائل الإفريقية ، ولكن أخذت تتناقص مساحتها بالتدريج نتيجة عمليات الاستيلاء من جانب الأوروبيين . ويلاحظ أنه عندما حددت مساحتها لم تكن هناك إحصائيات دقيقة عن عدد الإفريقيين ، كما لم يؤخذ فى الاعتبار الزيادة المنتظرة فى عددهم نتيجة للتكاثر الطبيعى (١٣) .

وفى الوقت الذى ادعى فيه البيض أن الهدف من إنشاء المخصصات هو هدف سياسى، ألا وهو وقاية العناصر الوطنية ، نجد فى الواقع أن الهدف اقتصادى بحت ، بل يمكن القول أنه سلاح اقتصادى ذو حدين ، الحد الأول هو تمكين البيض وخاصة البوير ، من

---

(١٢) ارجع الى ص ٥٠٥ من هذا البحث .

(١٣) د. راشد البراوى ، مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٠ ، ص ٩١

امتلاك معظم مساحة المراعى والأراضى القابلة للزراعة فى الاتحاد ، أما الحد الآخر فهو رغبة الأوروبيين فى الحصول على الأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة ، وذلك لاستخدامها فى مزارعهم ومراعيهم ومناجمهم ومصانعهم . وقد تسبب فعلا عن ضيق مساحة الأراضى الزراعية فى المخصصات ، وسوء الأحوال فيها ، أن هاجر كثير من الإفريقيين ليعملوا فى مزارع الأوروبيين أو للعمل فى مدن التعدين والصناعة . وقد برزت نتيجة لهجرة الإفريقيين إلى المدن مشكلة جديدة ، ألا وهى مشكلة سكن الإفريقيين فى المدن مع الأوروبيين ، مما أدى إلى حدة التوتر والصدام بين العناصر المختلفة التى تعيش فى المدينة . ومما يجدر ذكره أن بعض الأوروبيين كان يعارض سياسة السماح للافريقيين بالعمل فى المدن ، إذ أنهم يعتبرون العنصر الإفريقى منافساً قوياً لهم ، بسبب ضآلة الأجور التى يتقاضاها الإفريقى . ونتيجة لتلك المعارضة صدر عام ١٩١١ قانون المناجم والمصانع فى اتحاد جنوب إفريقية ، والذى حددت بموجبه طبيعة العمل لكل عنصر ، كما فرض على الإفريقيين حمل تصاريح للمرور بالمدن ، وتصاريح للتأخير فى العودة لمخصصاتهم حتى الساعة الحادية عشرة مساء[١٤] .

وفيما يلى سنعرض لبعض الظروف السائدة فى المخصصات :

المخصصات أو المعازل الافريقية :

وهى عبارة عن تلك المناطق التى قرر البرلمان أن للافريقيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها ، وقد أشرنا من قبل إلى أن مساحتها لا تتناسب بتاتاً مع عدد الملاك الأفريقيين . وهذه الحقيقة هى من ضمن الأسباب التى تجعل الحالة الاقتصادية والاجتماعية سيئة للغاية فى هذه المخصصات ، فنجد أن الفقر يسود هذه المخصصات ، وخاصة أن الأساليب المستخدمة فى الزراعة هى الأساليب البدائية . بجانب ذلك هناك تذبذب فى التساقط ، الأمر الذى يعرض هذه المخصصات فى كثير من الأحيان إلى الجفاف وانخفاض متوسط غلة الفدان . كذلك نجد أن إسراف الإفريقيين فى تربية عدد كبير من الماشية

---

(١٤) المرجع الأسبق ، يسرى الجوهرى ، ص ٤٠٣ ــ ٤٠٤ .

على المساحة المحدودة من المراعى ، قد أدى إلى تدهور خصوبة أراضى المراعى . وكان نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة فى المخصصات أن تركها حوالى نصف الشباب من الرجال للعمل فى المناطق التى يقيم فيها الأوروبيون . ويقول الدكتور راشـــد البراوى نقلا عن Leo Marquand [١٥] تعليقاً على هذا الوضع ما يلى : « إن المعازل مساحات يخيم عليها الفقر ولا تستطيع أن تشبع حاجة سكانها ، إنها فى الحقيقة مناطق قروية منحطة ، أهم صادراتها قوة العمل التى تتوجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى يتسنى لها الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب ، وإعالة الأسرات فى المعازل » .

ونظراً لسوء الحالة فى المعازل ، وبسبب اشتداد الطلب على الأيدى العاملة وذلك بفضل التقدم الصناعى ، ونتيجة لتقسيم مزارع الأوروبيين الضخمة التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، فقد أشتدت الهجرة من المخصصات . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه فى حالات كثيرة نجد أن الإفريقى يفقد صلته بموطنه الأصلى وقبيلته متى هاجر من المخصصات ، وحتى إذا أراد العودة ، لما استطاع العيش فى هذه المعازل ، بسبب شدة ازدحامها ، ولأنه قد أصبح بالفعل غريباً عنها .

وقد شكلت لجنة تومليسون Tomlinson [١٦] فأشار تقريرها سنة ١٩٥٤ إلى تدهور الحالة فى المعازل بسرعة ، الأمر الذى يدعو إلى الانزعاج . كما ذكر التقرير أن إعادة الاستقرار إلى المعازل يتطلب حوالى ٣٥ مليوناً من الجنيهات . ولكن نجد أن هذا التقرير قد أثار الخوف فى نفوس الأوروبيين ، وقالوا أن الإصلاحات اللازمة لهذه المعازل يكفيها ربع المبلغ المقترح [١٧] . وبالرغم من أن هذه اللجنة كانت مكونة من الأوروبيين ، كما كان يرأسها أوروبى ، إلا أنها لم تستطع أن تنكر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة السائدة فى هذه المعازل .

---

(١٥) المرجع الاسبق ، راشد البراوى ص ٩٢
(١٦) يلاحظ أن هذه اللجنة كانت مكونة من الاوروبيين .
(١٧) المرجع السابق ، ص ٩٢

حالة الافريقيين خارج المعازل :

نجد أن الإفريقيين الموجودين خارج المعازل يعيشون أما فى مزارع الأوروبيين أو فى المدن ، وفى كلتا الحالتين فإن مستواهم المعيشى منخفض للغاية . فنجد بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون فى مزارع البيض ، فإن حياتهم قاسية ، وذلك بسبب ضآلة الأجور من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف الإشراف الحكومى ، وانعدام الخدمات الاجتماعية ، وسوء التغذية . ونجد أن هناك نظامين للأجور فى المزارع :

١ — نظام الأجر النقدى مضافاً إليه مبلغ يؤدى عينا . ومن البحث الذى قامت به الآنسة مرجريت روبرتس [١٨]. سنة ١٩٥٩ فى ٧١ مزرعة ، نعلم أن متوسط الأجر النقدى والعينى لأسرة من ٦ر٥ فرداً هى ١٠٧ من الجنيهات فى السنة ، أى أقل من عشرة جنيهات فى الشهر .

٢ — نظام يتعاقد بمقتضاه الإفريقى على العمل لدى المالك الأوروبى مقابل السماح له ولأسرته بالعيش مجاناً فى المزرعة .

أما الإفريقيون الذين يعملون فى المدن ، سواء كان فى التعدين أو الصناعة التحويلية، أو الخدمات العامة ؛ فإن حالتهم سيئة للغاية أيضاً . فالى جانب القيود المفروضة عليهم والتى سبق الإشارة إليها [١٩] ، فإن أكبر مشكلة بالنسبة لهم تتعلق بنقص المساكن . كما أن المساكن تكون عادة بعيدة عن أماكن العمل ، مما يترتب عليه ضياع فى الوقت ، وزيادة فى الإنفاق . وقد أشارت لجنة توملنسون فى تقريرها إلى أنه سنه ١٩٥١ كان هناك نقص يقدر بنحو ١٦٧ر٠٠٠ مسكن عائلى ، وأنه يلزم إنشاء ١٨٥ر٠٠٠ مسكن جديد خلال السنوات العشر التالية ، إلا انه من مجموع الـ ٣٥٢ر٠٠٠ مسكن ، لم يشيد سوى

---

(١٨) المرجع السابق ، ص ٩٣

(١٩) ص ٥١٠ من هذا البحث .

١١٠٫٠٠٠ مسكن فقط . ولاريب أن هذه المشكلة قد ازدادت حدة مع اتساع نطاق التصنيع ، وتدفق العمال على المدن [٢٠] .

وأجور عمال المدن منخفضة للغاية أيضاً ، وخاصة إذا قورنت بأجور الأوروبيين ، أو حتى الملونين . فنجد أن أجر العامل الإفريقي الذى يعمل تحت سطح الأرض هو شلنان وتسعة بنسات (أى حوالى ١٣٫٥ قرشاً) وذلك للوردية الواحدة ، وهذا العامل يصل متوسط أجره السنوى إلى ٤٤ جنيها ، مقابل ٥٥٦ جنيهاً للأوروبى [٢١] .

وقد سبق أن ذكرنا أن عمال المدن يقيمون فى أحياء مزدحمة وقذرة ، كما أن بعضاً منهم يقيم فى معسكرات يتسع الواحد منها لعدد يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ إفريقى .

اتضح لنا من العرض السابق أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الإفريقيين فى اتحاد جنوب إفريقية ، سواء كان فى داخل المعازل أو خارجها ، غير لائقة بالمرة ، وفى نفس الوقت نجد أن مستوى المعيشة عامة للاوروبيين مرتفع ، كما أن الإنتاج الاقتصادى فى اتحاد جنوب إفريقية جيد ، وخاصة بالمقارنة بأية دولة إفريقية جنوب خط الاستواء ، بل أن مستوى معيشة الأوروبيين فى إتحاد جنوب إفريقية يقارب مستوى معيشة الأوروبيين فى أوروبا نفسها . وتأييداً لهذه الحقيقة نجد أن الأمم المتحدة تضع دولة اتحاد جنوب إفريقية ضمن الدول المتقدمة «developed» بالرغم من أن باقى الدول الإفريقية تعتبرها الأمم المتحدة جميعها من الدول النامية «developing» .

كذلك نجد أن اتحاد جنوب إفريقية به عدد كبير من المدن الكبيرة المتقدمة . فقد بلغ عدد المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٫٠٠٠ نسمة بحسب تعداد سنة ١٩٧٠ ستة عشرة مدينة ، منها أربع مدن يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة [٢٢] . (الشكل رقم ١) .

---

(٢٠) المرجع الأسبق ، راشد البراوى ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .
(٢١) المرجع السابق ، ص ٩٤ .
(٢٢) Demographic Year book 1973' United Nations, 1974.

ونجد أن معظم المدن والموانىء فى اتحاد جنوب إفريقية تشبه فى طرازها المدن الأوروبية ، فيما عدا مدينة جوهانسبرج (١ر٤٣٢ر٦٤٣ نسمة) ، وهى أكبر مدن اتحاد جنوب إفريقية من حيث عدد السكان ، فهى أكثر شبهاً بالمدن الأمريكية ، بسبب كثرة عدد ناطحات السحاب بها . وفيما يلى سنعرض لأهم الموارد الاقتصادية فى اتحاد جنوب إفريقية .

أهم الموارد الاقتصادية فى اتحاد جنوب افريقية :

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية من الدول الغنية بمواردها الاقتصادية سواء كان من حيث الموارد النباتية والحيوانية ، أو الموارد المعدنية ، أو الصناعات التحويلية . كما أن كثيراً من المنتجات النباتية والحيوانية والمعدنية تظهر فى قائمة صادرات هذه الدولة . وسندرس كل من هذه الموارد باختصار .

اولا : الموارد النباتية والحيوانية

الجدول رقم (٢)

اهم المنتجات النباتية والحيوانية فى اتحاد جنوب افريقية ١٩٧٢

المنتجات الزراعية والحيوانية	انتاج العالم بالآلاف الأطنان المترية	انتاج اتحاد جنوب افريقية بالآلاف الأطنان المترية	جنوب افريقية الى العالم ٪
القمح	٣٤٧ر٦٠٣	١ر٧٣٠	٠ر٥
الذرة	٣٠١ر٣٩٢	٩ر٦٣٠	٣ر٢
قصب السكر	٥٨٠ر٨٩٤	١٦ر٤٠٠	٢ر٨
السكر الخام	١٩ر٥٠٠	٢٥٥	١ر٣
الكمثرى	٧ر١٤٥	١١٠	١ر٥
الخوخ و Nectarines	٥ر٥٨٣	١٥٨	٢ر٨
المشمش	١ر٠٤٠	٣٢	٣ر١
البرتقال	٢٧ر٥١٢	٥١٤	١ر٩
الليمون	٣ر٥٥٧	١٩	٠ر٥
الجريب فورت و Pomelo	٣ر٣٨٣	١٣٧	٤ر٠
الكروم	٥١ر٤٣٥	١ر٠٢٠	٢ر٠
نبيذ الكروم	٢٧ر٨١٥	٥٢٥	١ر٩
العنب المجفف (الزبيب)	٨٠٦	١٢	١ر٥
الطباق	٤ر٦٥٩	٣٤	٠ر٧
الأغنام	١ر٠٧٥	٣١ مليون رأس	٢ر٩
الصوف المدهن Greasy Wool	٢ر٧٣٧	١١٠	٤ر٠
الصوف النظيف Clean Wool	١ر٥٨٧	٥٤	٣ر٤
لحم الضأن	٧ر٠١٦	٢٠٠	٢٠٩

المصدر : Production Year book for 1972, FAO Rome, Vol. 26. 1973.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن انتاج اتحاد جنوب إفريقية كبير من بعض الغلات الزراعية ، وخاصة من الفواكه . فنجد أن إنتاجه من الذرة بلغ ٢ر٣٪ من جملة إنتاج العالم ، كما بلغت قيمة صادرات اتحاد جنوب إفريقية من الذرة حوالى ١١١ مليوناً من الدولارات ، وذلك عام ١٩٧٣ (الجدول رقم ٤). أما قصب السكر فنجد أن إنتاج اتحاد جنوب إفريقية منه بلغ ٨ر٢٪ من جملة الإنتاج العالمى سنة ١٩٧٢ ، كما أن قيمة صادراته من بنجر السكر وقصب السكر بلـــغ حوالى ٦٦ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٧٠ (جداول ٢ ، ٤) .

وتنتج جنوب إفريقية مجموعة كبيرة من الفواكه من أهمها الكمثرى والخوخ والمشمش (١ر٣٪ من إنتاج العالم) ، والبرتقال والجريب فروت Grape Fruit (٠ر٤٪ من إنتاج العالم) ، وكذلك الكروم (٠ر٢٪ من إنتاج العالم) . كما تدخل جميع هذه الفواكه فى قائمة صادرات جنوب إفريقية كما يتضح من الجدول رقم (٤) . كذلك نجد أن إنتاج الزبيب بلغ ٥ر١٪ من جملة إنتاج العالم ، والنبيذ المصنوع من الكروم ٩ر١٪ من جملة إنتاج العالم (الجدول رقم ٢) . كذلك تنتج جنوب إفريقية كمية لا بأس بها من الطباق .

أما فيما يختص بالإنتاج الحيوانى ، فنجد أن جنوب إفريقية غنية أيضاً بهذا الإنتاج، وخاصة من الأغنام ؛ فقد بلغ عدد الأغنام بها سنة ١٩٧١ حوالى ٣١ مليون رأس ، أو ٩ر٢٪ من جملة الأغنام فى العالم ، كما أنتجت جنوب إفريقية ٤٪ من إنتاج العالم من الصوف المدهن (Greasy) و ٤ر٣٪ من الصوف النظيف Clean وذلك عام ١٩٧١ . كذلك أنتجت جنوب إفريقية ٩ر٢٪ من إنتاج العالم من لحوم الضأن (الجدول رقم ٢).

ويعتبر الصوف من أهم صادرات المنتجات الحيوانية فى اتحاد جنوب إفريقية . فقد بلغت جملة قيمة صادراتها من كل أنواع الأصواف وشعر الحيوان ٢٢٢ مليون دولار سنة

١٩٧٠ (الجدول رقم ٤) ؛ كما أنه فى سنة ١٩٦٧ كانت صادراتها من الصوف الخام تمثل ٩ر٧٪ من جملة الصادرات العالمية[٢٣].

وتنتشر الأغنام فى جميع أنحاء البلاد فيما عدا الأقسام الشمالية فى الترنسفال ، ولكن أغنام وماعز الصوف تظهر بوضوح فى إقليم الكارود وفى شرق الكاب ، نظراً لأن المناطق شبة الجافة أصلح لتربية حيوان الصوف من المناطق الممطرة . وأهم أنواع الأغنام هى الماارينو التى استوردت فى أوائل القرن التاسع عشر ، وبفضلها أصبحت جنوب إفريقية من الدول الرئيسية فى إنتاج الصوف[٢٤] .

كذلك هناك مراعى للابقار فى أنحاء مختلفة من اتحاد جنوب إفريقية ، وتربى بعض من هذه الأبقار لألبانها ، كما يربى البعض الآخر للحومها . وقد اهتمت جنوب إفريقية اهتماماً كبيراً بحيوانات اللحوم فى السنوات الأخيرة ، سواء كان ذلك بالنسبة للأبقار أو الضأن أو الخنزير . ونتيجة لذلك الاهتمام فقد بلغ جملة إنتاجها من اللحوم المحلية سنة ١٩٧١ ٠٠٠ر٦١٧ طن مترى أو ما يمثل ٨ر٠٪ من جملة الإنتاج العالمى . وكان إنتاجها من لحم الضأن يمثل ٩ر٢٪ من الإنتاج العالمى فى نفس العام .

وجدير بالذكر أن أكبر مركز لحيوان اللحم فى الوقت الحاضر يوجد فى مناطق الفيلد العالية فى الأورانج[٢٥] .

---

(٢٣) Commodity Survey for 1968, U.N., TD/B/C.1/50/Rev. 1, New York, 1968.

(٢٤) المرجع الأسبق ، د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، ص ٥٢٦

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٢٨

ثانيا : التعدين والصناعات التحويلية :

الجدول رقم (٣)

انتاج أهم المعادن فى اتحاد جنوب افريقية ١٩٧٣

المعـــدن	الوحـــدة	الانتـــاج	٪ جنوب افريقية الى الانتاج العالمى
ـ الذهب	طن	٨٨٦	٧٨ر١
ـ الكروم ، مركز	١٠٠٠ طن	٧٢٤	٢٢ر٠
ـ المـاس	١٠٠٠ قيراط	٧ر٥٦٥	١٧ر٠
ـ المنجنيز ، مركز	١٠٠٠ طن	١ر٣٧٥	١٤ر٩
ـ أوكسيد اليورانيوم	طن	٢ر٦٩٥	١٣ر٨
ـ الاسبستوس	١٠٠٠ طن	٣٣٤	٦ر٧
ـ الفحم	مليون طن	٦٢ر٤	٢ر٨
ـ النحاس ، مركز	١٠٠٠ طن	١٥٣	٢ر٢
ـ الفوسفات	١٠٠٠ طن	٢ر٠٦٣	٢ر١
ـ الحديد ، مركز	١٠٠٠ طن	٦ر٩١٠	١ر٤

المصـــادر :

1. Statistical and Economic Information Bulletin for Africa, E/CN/14/SE1B/8 Litho in U.N., Addis Abbaba, Aug, 1975.
2. Statistical Year book for 1974, U.N., New York, 1974.

يتضح من الجدول رقم(٣) أن اتحاد جنوب إفريقية ينتج عدداً من المعادن بكميات كبيرة ،بجانب أن بعضاً من هذه المعادن هى من المعادن الثمينة مثل الذهب والماس،أوالمعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم. وتنتج جنوب إفريقية بجانب هذه المعادن كميات من معادن أخرى أقل أهمية ، منها البلاتين والفضة والأنتيمون والنيكل والزنك والرصاص والكروميت .

واضح من الجدول رقم (٣) أن الذهب هو أهم المعادن التى تنتجها جنوب إفريقية . فقد بلغت قيمة إنتاج الذهب سنة ١٩٧٣ ١٫٧٦٩ مليون راند [٢٦] ، بينما بلغت جملة قيمة الصادرات فى نفس السنة ٢٫٤١٩ مليون راند . وكان إنتاج الذهب سنة ١٩٧٣ يمثل ٧٨٪ من جملة إنتاج العالم ، أى أنه يمكن القول أن اتحاد جنوب إفريقية يكاد يحتكر إنتاج العالم من الذهب .

ونجد أن مساهمة اتحاد جنوب إفريقية فى الإنتاج العالمى للذهب كان مرتفعاً للغاية فى الخمسة عشرة سنة الماضية ، فقد أنتجت ٧١ ٪ من إنتاج العالم سنة ١٩٦٣ و ٧٥ ٪ سنة ١٩٦٦ و٧٨ و ٪ ٧٨ و ٪ ٧٦ ٪ بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ على التوالى.

والذهب أقدم المعادن التى عرفت فى جنوب إفريقية . وقد تكونت أول شركة إنجليزية لتعدينه وبدأ التعدين سنة ١٨٨٦ [٢٧] . وقد سبق الإشارة إلى أن العثور على الذهب فى جنوب إفريقية كان الحافز الأساسى لهجرة أعداد من الأوروبيين ، وخاصة من الإنجليز ، إلى جنوب إفريقية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر [٢٨] . وكانت أول مناجم للذهب موجودة فى ولاية الترنسفال بالقرب من جوهانسبرج . ويوجد الذهب فى عروق رفيعة فى طبقات من المجمعات . وقد أغلقت حالياً معظم مناجم الذهب القريبة من جوهانسبرج . أما أهم مناجم الذهب حالياً فتوجد فى جنوب غرب ولاية الترنسفال وفى ولاية أورانج .

ويصدر اتحاد جنوب إفريقية معظم إنتاج الذهب به ، ولكن تصدير الذهب لا يظهر فى الإحصاءات الدولية الخاصة بصادرات السلع المتنوعة Commodity Trade Statistics.

أما الماس فيبدو أيضاً ذو أهمية كبيرة فى اتحاد جنوب إفريقية ، سواء كان من حيث كمية الإنتاج وقيمته، أو مساهمته فى الصادرات . وقد بلغ إنتاج جنوب إفريقية من الماس

---

(٢٦) الراند Rand هى العملة المستخدمة فى اتحاد جنوب افريقية .
(٢٧) المرجع الاسبق ، د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، ص ٥٣٣ .
(٢٨) ص ٥٠١ من هذا البحث .

سنة ١٩٧٣ ٠٠٠ر٥٦٥ر٧ قيراطاً ، وهو ما يمثل ٠ر١٧٪ من جملة إنتاج العالم . كما أن قيمة الصادرات من الماس غير المصنع بلغت ٢٢٩ مليوناً من الدولارات أو ٦ر١٠٪ من جملة صادرات سنة ١٩٧١ ؛ كما بلغت قيمة الصادرات من الماس المصنع ٣٦ مليوناً من الدولارات أو ٧ر١٪ من جملة الصادرات فى نفس السنة (الجداول ٣ و ٤) .

وكان أول اكتشاف للماس فى منطقة كمبرلى فى ولاية الكاب ، وتلا ذلك اكتشافه فى عدة مناطق فى ولايتى الترنسفال والأورانج . ويوجد الماس فى وسط العروق البركانية القديمة ، وبالتالى فإن ظهور الماس على سطح الأرض أمر نادر ، ويعرف هذا النوع من الماس باسم كمبرليت . وبجانب هذا النوع من الماس ، هناك الماس الموجود فى التكوينات الفيضية التى عرفت فى وادى نهر فال [٢٩] ، وقد اكتشفت عدة مناطق يوجد بها هذا النوع من الماس فى ولاية أورانج .

أما أوكسيد اليورانيوم فقد بلغ إنتاج اتحاد جنوب إفريقية منه سنة ١٩٧٣ ٢ر٦٩٥ طناً أو ٨ر١٣٪ من إنتاج العالم (الجدول رقم ٣) ، كما كان إنتاجه من هذا المعدن الهام ٣ر٦٠٣ طناً سنة ١٩٦٩ و ٣ر٦٢٩ طناً سنة ١٩٧٢ [٣٠] . ومعروف أن اليورانيوم من المعادن الإستراتيجية ، والتى تهتم بها بصفة خاصة الدول الكبرى .

أما المعادن الأخرى فنجد أن أهمها من حيث نسبة إنتاج جنوب إفريقية إلى الإنتاج العالمى هو الكروم ، (٠ر٢٢٪) ، يليه المنجنيز المركز (٩ر١٤٪) ، ثم الأسبستوس (٧ر٦٪) ، أى أن إنتاج جنوب إفريقية من هذه المعادن الثلاث يمثل نسبة كبيرة من إنتاج العالم تتراوح بين ٢٢٪ و ٧٪ . أما الفحم والنحاس والفوسفات والحديد ، فهى أيضاً من المعادن الهامة ، إذ يتراوح إنتاج جنوب إفريقية منها ما بين ٨ر٢٪ من إنتاج العالم فى حالة الفحم و ٤ر١٪ من إنتاج العالم فى حالة الحديد . كما أن جميع هذه المعادن

---

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥٣٦ .

(٣٠) المرجع الأسبق

Statistical and Economic Information Bulletin for Africa, U.N., 1975, p. 56.

تظهر فى قائمة صادرات اتحاد جنوب إفريقية (الجدول رقم ٤) . وكانت أهم هذه الصادرات من حيث القيمة صادرات الحديد الزهر التى مثلت ٣ر٣٪ من جملة قيمة الصادرات لسنة ١٩٧٣ ، والأسبستوس الخام والمشغول تشغيلا بسيطاً ، إذ مثلت صادراته ١ر٢٪ من جملة قيمة الصادرات ، كما بلغت قيمة صادرات خام المنجنيز المركز ٨ر١٪ من جملة قيمة الصادرات سنة ١٩٧١ .

أما فيما يختص بالصناعات التحويلية ، فنجد أن اتحاد جنوب إفريقية متقدم أيضاً فى هذا النشاط الاقتصادى ، وخاصة أن المواد الخام الزراعية — نباتية وحيوانية — وكذلك المواد الخام المعدنية ، متوفرة فى الاتحاد .

ومن أهم الصناعات فى جنوب إفريقية الصناعات الغذائية ، وخاصة حفظ الفواكه وصناعة السكر ، وتكفى جنوب إفريقية نفسها من هذه المنتجات ، بل يكون لديها فائض جيد للتصدير . فقد بلغت قيمة الصادرات من الفواكه المحفوظة والمجهزة ١١٦ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٧٣ أو ٣ر٣٪ من جملة قيمة الصادرات فى ذلك العام . كما بلغت جملة قيمة الصادرات من السكر والعسل ١٦١ مليوناً من الدولارات تمثل ٦ر٤٪ من جملة قيمة الصادرات (الجدول رقم ٤) . كذلك تشتهر جنوب إفريقية بمنتجات الألبان وبإنتاج اللحوم ، وهى تصدر أيضاً بعضاً من هذه المنتجات .

كذلك تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات الهامة فى جنوب إفريقية ، وخاصة أن الحديد الخام وفحم الكوك متوافران بها . وقد سبق الاشارة إلى أن الاتحاد قد صدر ما قيمته حوالى ١١٤ مليون دولار من الحديد الزهر سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا الرقم يمثل ٣ر٣٪ من جملة صادرات ذلك العام (الجدول رقم ٤) . كما بلغت قيمة الصادرات من الحديد والصلب عام ١٩٦٩ حوالى ١٣٥ مليون دولار أو ٣ر٦٪ من جملة صادرات سنة ١٩٦٩ .

كذلك تنتج جنوب إفريقية الآلات ومعدات النقل ، وقد صدرت من هذه المنتجات ما قيمته ١٣٩ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ، أى ٥ر٦٪ من جملة قيمة صادرات ذلك العام .

وبجانب هذه الصناعات توجد فى جنوب إفريقية صناعة النسيج والصناعات الكيماوية والصناعات الكهربائية وصناعة الآلات الدقيقة ، وخاصة تصنيع الذهب والماس ، وغيرها من الصناعات .

ثالثا : صادرات اتحاد جنوب افريقية :

يوضح الجدول رقم (٤) أهم صادرات اتحاد جنوب إفريقية من حيث القيمة سنة ١٩٧٣ وسنوات أخرى. وقد سبق الاشارة فى تحليلنا السابق للموارد النباتية والحيوانية والمعدنية إلى بعض من هذه الصادرات . وفى الواقع نجد أن المنتجات الزراعية — النباتية والحيوانية — الخام ، وكذلك المعادن الخام ، أو المركزة ، تحتل المركز الأول فى قائمة صادرات جنوب إفريقية . كما نجد أن المنتجات الصناعية البسيطة المعتمدة على خامات نباتية وحيوانية لها أيضاً أهمية كبيرة فى قيمة الصادرات . ومن أهم صادرات المنتجات النباتية ، وذلك من حيث قيمة الصادر ، الفواكه والخضراوات (٧ر٥ ٪ من جملة قيمة الصادرات سنة ١٩٧٣) ، والذرة (٣ر٢٪ من قيمة الصادرات) . أما المنتجات النباتية المصنعة فأهمها السكر والعسل (٦ر٤ ٪ من جملة الصادرات) ، والفواكه المحفوظة والمجهزة ٣ر٣٪ من جملة الصادرات) .

وبالنسبة للمنتجات الحيوانية نجد أن الصوف وشعر الحيوان كان يمثل ٤ر٧٪ من جملة قيمة الصادرات ، بينما مثلت الصادرات الأخرى من الصوف بأنواعها (جدول رقم ٤) ٤ر١٠٪ من جملة صادرات سنة ١٩٧٠

أما فيما يختص بالمعادن والأحجار الكريمة، فنجد أن الذهب يأتى فى قائمة الصادرات، ولكننا أشرنا من قبل إلى أن إحصاءات الصادر منه ، سواء فى شكله الخام ، أو فى شكل عملات ذهبية ، أو مصنوعات أخرى غير متوفرة .

الجدول رقم (٤)

اهم صادرات اتحاد جنوب افريقية ونسبتها الى جلة الصادرات

السلعة	السنة	قيمة الصادرات بآلاف الدولارات	% الى جلة الصادرات فى نفس السنة
اولا : المنتجات الزراعية والحيوانية :			
١ ــ القمح (غير مطحون)	١٩٧٣	٤٢ر١٥٥	١ر٢
٢ ــ الذرة (غير مطحون)	١٩٧٣	١١٠ر٦٦١	٣ر٢
٣ ــ الفواكه والخضروات	١٩٧٣	٢٦٢ر٧٠٤	٧ر٥
٤ ــ الموالح	١٩٧٠	٣٣ر٩٠٥	١ر٦
٥ ــ الكروم الطازجة	١٩٧٣	١٢ر٨٠٦	٠ر٤
٦ ــ الفراكه المحفوظة والمجهزة Prepared	١٩٧٣	١١٥ر٦٥٣	٣ر٣
٧ ــ السكر والعسل	١٩٧٣	١٦٠ر٦٢٣	٤ر٦
٨ ــ قصب السكر وبنجر السكر	١٩٧٠	٦٦ر٠٢٠	٣ر١
٩ ــ الصوف وشعر الحيوان	١٩٧٣	٢٥٨ر٨١١	٧ر٤
١٠ــ فروة الغنم المدهنة (مغسولة)	١٩٧٠	٧٩ر٩٩٣	٣ر٧
١١ــ صوف غير مدهن	١٩٧٠	١٠ر٠٠١	٠ر٥
١٢ــ شعر رفيع ، غير ممشط	١٩٧٠	٧ر٥٦٥	٠ر٤

تابع جدول رقم (٤)

اهم صادرات اتحاد جنوب افريقية ونسبتها الى جلة الصادرات

السلعة	السنة	قيمة الصادرات بالاف الدولارات	الى جلة الصادرات ٪ في نفس السنة
المعادن والأحجار الكريمة :			
١٣ـ اسبستوس خام ومشغول تشغيلا بسيطا	١٩٧٣	٧٢ر٢٩٩	٢ر١
١٤ـ خام الحديد ، مركز	١٩٧٣	٣٣ر٦٦٢	١ر٠
١٥ـ خام النحاس ، مركز	١٩٧٠	٩ر٨٦٨	٥ر٠
١٦ـ الفحم ، الكوك ، قوالب الفحم	١٩٧٣	١٥ر٥٣٠	٤ر٠
١٧ـ الحديد الزهر	١٩٧٣	١١٤ر٤٣٦	٣ر٣
١٨ـ خام المنجنيز ، مركز	١٩٧١	٣٨ر٢٨٠	١ر٨
١٩ـ خام الكروم ، مركز	١٩٧١	١٧ر١٢٣	٨ر٠
٢٠ـ الماس غير مصنع	١٩٧١	٢٢٩ر٨٥٢	١٠ر٦
٢١ـ اللؤلؤ والأحجار الكريمة ونصف الكريمة	١٩٧٠	٢٦٨ر٦٢٦	١٢ر٥
٢٢ـ الماس مصنع	١٩٧١	٣٦ر١٧٦	١ر٧
جلة الصادرات	١٩٧٣	٣ر٤٨٦ر٩٦٢	١٠٠ر٠

ويلى الذهب من حيث قيمة الصادر الماس غير المصنع، الذى بلغت قيمة صادراته سنة ١٩٧١ إلى ٦ر١٠٪ من جملة قيمة صادرات ذلك العام، والأحجار الكريمة ونصف الكريمة ٥ر١٢٪ من جملة الصادرات سنة ١٩٧٠ . ثم يلى ذلك الأسبستوس الخام والمشغول تشغيلا بسيطاً ، ويليهم خام المنجنيز المركز وخام الحديد وخام الكروم والفحم وفحم الكوك وقوالب الفحم وخام النحاس . كذلك تصدر جنوب إفريقية كمية لا بأس بها من الحديد الزهر بلغت قيمتها ٣ر٣٪ من جملة قيمة الصادرات لعام سنة ١٩٧٣ (الجدول رقم ٤) -- كذلك تصدر كمية من الماس المصنع .

أما فيما يختص بالمنتجات المصنوعة، فنجد أن أهم هذه هى منتجات الصناعات الزراعية — نباتية وحيوانية — ومنتجات الحديد والصلب والآلات ومعدات النقل .

يتضح من العرض السابق لأهم الوارد وأهم الصادرات فى اتحاد جنوب إفريقية ، أن هذه الدولة تتمتع باقتصاد متنوع ومتقدم . ولكن مما يؤسف له أن هذا الغنى الاقتصادى لا يعود على السكان الأصليين من الإفريقيين بالخير ، بل تنعم به القلة المكونة من السكان الأوروبيين ، بينما نجد أن السكان الإفريقيين يعيشون فى مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض للغاية . وتوضح لنا هذه الحقائق بجلاء أن الدوافع الاقتصادية هى فعلا من أهم الأسباب وراء سياسة التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية .

مشكلة التفرقة العنصرية
فى اتحاد جنوب افريقية والأمم المتحدة

نختتم هذا البحث باستعراض موقف الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة من مشكلة التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية . والمعروف أن الأمم المتحدة هى الممثل الشرعى للمجتمع الدولى ، كما أن قراراتها هى التى تعبر عن الرأى العام العالمى .

وفى الواقع نجد أن الأمم المتحدة قد أولت موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية اهتماماً شديداً ، إذ كان هذا الموضوع موضع نقاش فى الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى منذ أول اجتماع لهذه الهيئة الدولية سنة ١٩٤٦

كذلك نجد أن الأمم المتحدة قد أصدرت ثلاث كتيبات خاصة بموضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية سنة ١٩٦٦[٣١] ، والذى سمى بموضوع Apartheid ، كذلك أصدرت الأمم المتحدة عديداً من التقارير والتوصيات منذ ١٩٤٦ وحتى عامنا الحالى ١٩٧٦ ، أى على مدى ثلاثين عاماً ، تدين سياسة التفرقة العنصرية ، وتحث جنوب إفريقية على إنهاء هذه السياسة ، كما تحث الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على اتخاذ بعض الخطوات العقابية بالنسبة لاتحاد جنوب إفريقية ، وذلك لاستمرارها فى انتهاج هذه السياسة التعسفية. وسنعرض لبعض من هذه القرارات والتوصيات فى الصفحات القادمة .

وقد بدأت مناقشة موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية عندما أثارت الهند هذا الموضوع فى شكل شكوى ضد حكومة اتحاد جنوب إفريقية ، لأن هذه الأخيرة كانت قد أصدرت قوانين تفرقة عنصرية بالنسبة لسكان جنوب إفريقية الذين من أصل هندى[٣٢] .

---

(٣١) Apartheid in South Africa, United Nations, New York, 1966.

(٣٢) كانت الهند فى ذلك الحين (سنة ١٩٤٦) تشمل كل شبه القارة الهندية ، والتى قسمت فيما بعد الى الهند وباكستان الشرقية والغربية .

وبعد مناقشة هذا الموضوع قدمت الجمعية العمومية عدة توصيات بشأنه فى دورة ١٩٤٦ وفى الدورات السنوية التالية للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وفى سنة ١٩٥٢ أثير الموضوع الأعم وهو الصراع العنصرى فى اتحاد جنوب إفريقية والناشىء عن سياسة الحكومة للتفرقة العنصرية Apartheid .

وقد استمرت مناقشة هذين الموضوعين الخاصين بالتفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية كموضوعين منفصلين حتى سنة ١٩٦١ ، وفى سنة ١٩٦٢ ، وبعد موافقة الهند وباكستان ، انضم الموضوعان تحت عنوان واحد فى جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وكان رأى حكومة اتحاد جنوب إفريقية فى ذلك الوقت بخصوص مناقشة هذين الموضوعين فى الأمم المتحدة ، أنهما موضوعان خاصان بتشريعها الداخلى ، وبذلك فإن الأمم المتحدة فى ظل ميثاقها تكون ممنوعة من مناقشتهما .

ومنذ أن ناقشت الأمم المتحدة موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية ، فقد أصدرت توصياتها المرة تلو الأخرى ، بأن تتعاون جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لتوحيد سياستها نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته ، كما يوصى بذلك ميثاق الأمم المتحدة . وكانت هذه التوصيات تؤكد لحكومة جنوب إفريقية أن استمرار تطبيق سياسة التفرقة العنصرية يعمل على صعوبة إيجاد الحلول السلمية لمشاكلها الداخلية ، الأمر الذى يكون خطراً على العلاقات الطيبة بينها وبين باقى المجتمع الدولى . ولكن بالرغم من كل هذه التوصيات فقد استمرت حكومة اتحاد جنوب إفريقية فى سياستها التعسفية ، بل نجد أنها شددت القوانين الخاصة بالتفرقة العنصرية والاعتقال التعسفى والمحاكمات الفورية لتنفيذ الأعدام الفورى . وفى ضوء رد الفعل هذا من حكومة اتحاد جنوب إفريقية ، فقد عبرت الأمم المتحدة أكثر من مرة عن أسفها لعدم تعاون حكومة اتحاد جنوب إفريقية معها ، واستمرارها فى تطبيق سياسة التفرقة العنصرية .

وفى سنة ١٩٦٠ درس مجلس الأمن هذا الموضوع على أثر طلب ٢٩ دولة إفريقية وآسيوية من أعضاء الأمم المتحدة . وكان موضوع اجتماع الأمم المتحدة هو دراسة الموقف المترتب عن القتل ، على نطاق واسع ، للمتظاهرين غير المسلحين الذين يطالبون بإلغاء التفرقة فى اتحاد جنوب إفريقية . وقد كانت من أهم توصيات مجلس الأمن أن تتخذ الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بعض الخطوات الخاصة بمقاطعة جنوب إفريقية سياسياً واقتصادياً حتى تشعر بضغط الدول عليها، وكذلك ضغط الرأى العام العالمى ، لعلها تغير من سياستها العنيفة للتفرقة العنصرية .

كذلك حثت الأمم المتحدة الدول الأعضاء ألا ترسل أية أسلحة إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقد أيدت هذه المقاطعة بعض الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وهى أيضاً من الدول الهامة فى تصدير الأسلحة . ولكن مما يؤسف له أن فرنسا باعت أسلحة لحكومة اتحاد جنوب إفريقية بعد سنة ١٩٦٤ ، بالرغم من أن فرنسا عضو دائم فى مجلس الأمن ، كما أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا — على الأقل فى شكل شركاتها الخاصة — قد ساعدت اتحاد جنوب إفريقية على إقامة المصانع الحربية ، ومنها مصانع للطائرات .

وقد استمر موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية يدرج فى جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سنوات مختلفة ، وتصدر الجمعية توصياتها المتكررة دون جدوى كبيرة ، سوى التعبير المستمر عن سخط المجتمع الدولى على هذه السياسة .

وقد استمر اهتمام الأمم المتحدة بهذا الموضوع خلال الستينات، كما أنشأت شعبة خاصة لدراسة ومعالجة موضوع التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية . كذلك تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة لجنوب إفريقية ، وهو خاص بتقديم المساعدات لضحايا التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية . وفى الفقرات التالية سنكتفى بإجراء عرض لأهم

القرارات والتوصيات التى اتخذتها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة بخصوص هذا الموضوع فى السنوات الأخيرة

فى اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى الدورة الثامنة والعشرين فى عام ١٩٧٣ ، اتخذت ثمانية قرارات عن سياسة التفرقة العنصرية ، وقد حازت هذه القرارات على أغلبية مطلقة من أصوات أعضاء هيئة الأمم المتحدة . ونشير فيما يلى إلى أهم هذه القرارات :

فالقرار رقم (٣٠٥٥) للدورة (٢٨) خاص بالمسجونين السياسيين فى جنوب إفريقية. ويدين هذا القرار أسلوب حكومة جنوب إفريقية فى معاملة المسجونين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية . كما أن القرار يذكر حكومة جنوب إفريقية بالقرارات العديدة التى اتخذتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والخاصة بالمسجونين السياسيين والأفراد المحتجزين والمعارضين لسياسة التفرقة العنصرية . ويدعو القرار حكومة جنوب إفريقية إلى إطلاق سراح المسجونين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية فوراً حتى يمكن التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذه القضية . كما يناشد القرار الحكومات المعنية والهيئات والأفراد باتخاذ إجراءات فعالة لأدانة سياسة حكومة جنوب إفريقية بشأن المعتقلين السياسيين المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية . وجدير بالذكر أن هذا القرار قد حاز على ١١٢ صوتاً ، وكان الصوت الوحيد الذى عارض هذا القرار هو صوت حكومة جنوب إفريقية ، كما امتنعت دولتان عن التصويت وهما باراجواى والبرتغال .

كما نجد أن قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (١٣٥١ أ) (الدورة الثامنة والعشرين) يعضد بقوة إشراك اتحادات نقابات العمال فى الحملة الدولية ضد سياسة التفرقة العنصرية ، ويشيد هذا القرار بالقرار الذى اتخذ فى المؤتمر الدولى لاتحادات العمال ضد سياسة التفرقة العنصرية. كما يدعو القرار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ الخطوات

المناسبة التى تكفل تشجيع هيئات اتحادات العمال على الوقوف بحسم ضد سياسة التفرقة العنصرية .

ويحث قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (٣١٥١ ب) (الدورة الثامنة والعشرين) اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية على تكثيف مجهوداتها بشأن كشف الأوجه البغيضة لسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب إفريقية. ويناشد هذا القرار كافة أجهزة هيئة الأمم المتحدة إلى ملاحظة الصلاحيات الممنوحة إلى اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية ، ويدعوها إلى التعاون معها منعاً لازدواجية العمل . كما يخول هذا القرار اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية إرسال بعثات إلى حكومات الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة للتشاور معها بشأن الخطوات التى تتخذ ضد سياسة التفرقة العنصرية . ويخول القرار أيضاً اللجنة المختصة بالتفرقة العنصرية إرسال مندوبين عنها إلى منظمة الوحدة الإفريقية لتنسيق المجهودات ضد سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية . ويعطى هذا القرار صلاحيات واسعة للجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية بشأن إجراء مشاورات مع الخبراء ومع حركات التحرر الإفريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية ، ومع الحركات المناهضة لسياسة التفرقة العنصرية ، ومع اتحادات العمال والهيئات شبه الحكومية التى تعارض سياسة التفرقة العنصرية ، وذلك بقصد التعرف على الوسائل والطرق التى من شأنها تكثيف الحركة الدولية ضد سياسة التفرقة العنصرية .

ويختص القرار رقم (٣١٥١ ج) للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بنشر المعلومات عن التفرقة العنصرية . وكانت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها السابقة (رقم ٢٧ لعام ١٩٧٢) قد اتخذت قراراً (رقم ٢٩٢٣ د) بشأن مجهودات شعبة التفرقة العنصرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتى أنشئت لمعالجة الموضوع ، وأيضاً مكتب المعلومات العامة التابع لسكرتارية الأمم المتحدة ، بخصوص نشر المعلومات عن سياسات التفرقة العنصرية . وقد جاء القرار رقم (٣١٥١ ج) للدورة رقم (٢٨) ليعبر عن الاعتقاد الراسخ للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بضرورة تعظيم

المجهودات لإعلام الرأى العام العالمى عن الحاجة الماسة إلى استئصال التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية . ويدعو هذا القرار إلى تعظيم الحملة ضد أخطار ومساوئ سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية . كما يشيد القرار بمشروعية وعدالة نضال شعب جنوب إفريقية لاستئصال التفرقة العنصرية من أراضيه ، كما يطلب القرار من السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة باستمرار بذل المجهودات لإنتاج أفلام أكثر وإعداد مواد أكثر عن سياسة التفرقة العنصرية ، ويدعوه أيضاً إلى توسيع دائرة توزيع هذه المعلومات على أكبر نطاق عالمى ممكن ، مع إدخال لغات جديدة على المطبوعات التى تعدها سكرتارية هيئة الأمم المتحدة عن التفرقة العنصرية .

ويناشد قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (٣١٥١ ف) (الدورة ٢٨) الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة التبرع بسخاء لصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقية ، حتى يمكن تقديم المساعدات الإنسانية للمناضلين فى جنوب إفريقية ، والذين يعانون من اضطهاد حكومة جنوب إفريقية لما تفرضه عليهم من قوانين التمييز العنصرى .

ثم يعاد إدراج موضوع التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . ومرة أخرى ، تصدر الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراتها التى تدين سياسة التفرقة العنصرية عامة وفى جنوب إفريقية على وجه الخصوص . وتحوز هذه القرارات وعددها خمس ، على ما يكاد يماثل إجماع أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

فالقرار رقم (٣٣٢٤ أ) (للدورة التاسعة والعشرين) خاص بصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقية . ويشير هذا القرار فى بدايته إلى الاستياء الشديد الذى يسود أعضاء هيئة الأمم المتحدة لاستمرار وتزايد أعمال القسر والعنف التى تتبعها حكومة جنوب إفريقية من جراء سياسة التمييز العنصرى التى تفرضها الحكومة هناك ، والتى تفرض أيضاً فى ناميبيا وفى جنوب روديسيا ، والتى أدت إلى تشريد عائلات كثيرة وتحملها لمصاعب جمة ،

كما يبدى القرار تقديره للمساعدات الإنسانية التى تقدم لهؤلاء الضحايا الذين نكبوا بسبب تعرضهم لسياسة التمييز العنصرى ، ثم يناشد القرار جميع الدول والمنظمات الإقليمية والأفراد زيادة تبرعاتهم السنوية لصندوق هيئة الأمم المتحدة لجنوب إفريقية حتى يمكنه الوفاء بالمتطلبات المتزايدة . ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار قد اتخذ بدون اعتراض من أية دولة .

ويختص القرار رقم (٣٢٤ ب) للدورة التاسعة والعشرين بحظر إرسال الأسلحة إلى حكومة اتحاد جنوب إفريقية . ويعبر القرار فى ديباجته عن القلق الشديد لازدياد تسليح حكومة جنوب إفريقية . ثم يناشد القرار مجلس الأمن بسرعة إدراج موضوع إمداد حكومة جنوب إفريقية بالأسلحة ، بقصد إصدار قراره بالحظر العام على إرسال أى شحنات عسكرية من أسلحة ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل حربية إلى حكومة جنوب إفريقية . وقد حاز هذا القرار على موافقة ١٠٩ عضو فى هيئة الأمم المتحدة وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت . وكانت الدولة الوحيدة التى عارضت هذا القرار هى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويتعلق القرار رقم (٣٣٢٤ ج) للدورة التاسعة والعشرين بإطلاق سراح المسجونين السياسيين . ومرة أخرى تناشد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة حكومة جنوب إفريقية بسرعة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المناهضين لسياسة التفرقة العنصرية ، وذلك تمكيناً لحل المشكلة حلا سلمياً وعادلا . ويحصل هـذا القرار على أصوات ١١٨ عضو من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، ولم يعارضه أى عضو ، وإن كانت قد امتنعت دولتان عن التصويت ، وهما مالاوى والولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتبر القرار الخامس رقم (٣٣٢٤ هـ) للدورة التاسعة والعشرين من أقوى وأشد القرارات التى أصدرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة عن سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية . وهذا القرار خاص بالموقف فى جنوب إفريقية . وإذ يعبر القرار فى ديباجته عن الاهتمام الشديد الذى يبديه أعضاء هيئة الأمم المتحدة لتدهور الموقف فى جنوب إفريقية ، مما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدولى ، فإنه يبدى ملاحظته من أن

استمرار تعاون بعض الدول وبعض المصالح الاقتصادية مع النظام القائم يعوق المجهودات التى تبذل من أجل استئصال داء التفرقة العنصرية . كما يشير القرار إلى اهتمامه على وجه الخصوص بما تقوم به ثلاث دول من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وهى فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، من استخدام حقها فى الفيتو لعرقلة المجلس من اتخاذ إجراءات فعالة ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقية . ثم يدين القرار بشدة وعنف إجراءات حكومة جنوب إفريقية الخاصة بالتمييز العنصرى ، ويطالب القرار الحكومات بتوقيع وإقرار الاتفاق الدولى الخاص بقهر ومعاقبة جريمة التفرقة العنصرية . ويذهب القرار إلى مطالبة الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة بتحريم مكاتب الهجرة التابعة لحكومة جنوب إفريقية من العمل من أراضيها . بل يذهب القرار إلى مطالبة حكومات الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة بتحريم أى اتصال مع النظام العنصرى القائم فى جنوب إفريقية فى المجالات الثقافية والرياضية والتعليمية والعلمية ، وأيضاً بتحريم الاتصال مع أى هيئة فى جنوب إفريقية تساند التمييز العنصرى . ويطالب القرار أيضاً الحكومات المعنية بإنهاء تبادل الملحقين العسكريين مع حكومة جنوب إفريقية ، وبتحريم أى زيارات تقوم بها أى فود عسكرية أو أى ممثلين لوزارة الدفاع فى حكومة جنوب إفريقية .

وهكذا نجد أن المجتمع الدولى المتمثل فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة يدين بكل قوة سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب إفريقية . وإذا كانت القرارات المتتالية التى أصدرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لم تفلح — حتى الآن — فى ثنى حكومة جنوب إفريقية عن متابعة سياسة التمييز العنصرى البغيض ، إلا أن هذه القرارات قد عملت — بلا شك — على إثارة الوعى العالمى ضد مساوئ سياسات التمييز العنصرى . ويبدو هذا واضحاً فيما تجلى من تصدى الرأى العام فى إنجلترا ضد سياسة حكومة المحافظين عندما أعلنت عن عزمها على عقد صفقة أسلحة لحكومة جنوب إفريقية . وقد أثمرت هذه الحركة ثمارها ، فتصدى حزب العمال البريطانى لهذه السياسة ، وعندما تولى الحكم فى إنجلترا فى أوائل السبعينيات سارع بإلغاء صفقة توريد الأسلحة الإنجليزية إلى حكومة جنوب إفريقية . كذلك نجد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى طالما وقفت

موقفاً متردداً تجاه حكومة جنوب إفريقية ، هذا الوضع الذى انعكس على تصويتها فى قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، كما أشرنا سالفاً، نجدها تندد بسياسة التفرقة العنصرية البغيضة التى تتبعها حكومة جنوب إفريقية ، بل تعلق على لسان وزير خارجيتها — هنرى كيسنجر — فى مؤتمره الصحفى الذى عقد فى نيروبى عاصمة كينيا فى شهر مايو ١٩٧٦ ، عن أنها ستتخذ موقفاً أكثر شدة وحزماً مع حكومه جنوب إفريقية ، إذا لم تقلع عن سياسة التمييز العنصرى ضد الوطنيين الإفريقيين .

ولا شك أن تحرير الأراضى الإفريقية من السيطرة الاستعمارية ، وظهور الحكم الوطنى فى أراضى المستعمرات السابقة مثل موزمبيق وأنجولا أخيراً، سيؤدى إلى عزل الحكم العنصرى البغيض فى جنوب إفريقية عن باقى أراضى القارة الإفريقية . كما أن تثبيت دعائم الإدارة الإفريقية وظهور الجيوش الإفريقية فى الأراضى المحيطة بجنوب إفريقية — وهى الأراضى التى كانت تحت وطأة المستعمرين البرتغال حتى وقت قريب — من شأن هذا أن يعطى قوة عسكرية لحركة النضال الإفريقى فى جنوب إفريقية ، الأمر الذى قد يزعزع من أمن النظام العنصرى فى جنوب إفريقية ويهدد بانهياره ، إذا لم يتوصل إلى حل سلمى وعادل مع الغالبية الإفريقية .